



بقلم : أحمد طلعت

منطق امين شرطة .. !!

ذهب المواطن الى نقطة شرطة الماظنة للإبلاغ عن جريمة فض اختتام وضعتها السلطة المختصة في حي مصر الجديدة على احد المباني التي تقام بدون ترخيص مخالفة لقوانين البناء، وتضمن قرار رئيس الحي وقف استكمال اعمال المباني إلى حين صدور حكم قضائي في المخالفة لكن صاحب المبنى نزع الاختتام واستمر في عمليات البناء .

ونظر امين الشرطة إلى المواطن وسأله : ماهو المقصود من بلاغك ؟ ولجأب المواطن بان المقصود هو الإبلاغ عن جريمة معاقب عليها بنص المادة ١٤٩ من قانون العقوبات ، والإبلاغ عن الجرائم واجب بنص القانون وعاد امين الشرطة يسأل المواطن :وما هو الضرر من فض الاختتام ؟ واحتفظ المواطن بهدونه وقال : الضرر هو تحدى سلطة الدولة بوهى جريمة تصل إلى مرتبة الجنائية ، ومخالفة لقوانين المباني بإقامة بناء بدون ترخيص مما يؤدي إلى تعريض ارواح الناس وممتلكاتهم للخطر .

قال امين الشرطة : اليوم الجمعة وأنا وحدي في النقطة بولا استطيع الانتقال لأجراء المعاينة وترك النقطة «لوحدها» .. !!

وقال المواطن : ولكن معالم الجريمة سوف تضيع نتيجة تأخير المعاينة واستمرار عمليات البناء ، وانت من واجبك ضبط الجرائم أثناء وقوعها ، لئلا امين الشرطة يعنى عاوزنى اترك النقطة بما فيها من سلاح وانهب لتحرير محضر مخالفة مباني .. ؟ وقال المواطن : لكن مخالفة قوانين المباني قد يترتب عليها ضياع ارواح الأبرياء مثلما حدث في عمارة الموت التي بنيت فيها انوار بدون ترخيص وراح ضحيتها سبعون مواطنا .

ورد امين الشرطة : لما تبقى الناس تموت تبقى نروح نعالين .. !! وسيطر المواطن على اعصابه قبل ان تنفثت وسأل امين الشرطة : انت تقول انك وحيد في النقطة ، فماذا لوهاجمك الآن اثنان من الإرهابيين واستولوا على السلاح الموجود في النقطة ؟ وقال امين الشرطة : باسماء .. يايبه خليها على الله .. !!

وعندما اصدرت محكمة امن الدولة حكمها في قضية «عمارة الموت» بمصر الجديدة ناشدت المحكمة في حكمها السلطة التشريعية بتشديد العقوبة على مخالقات المباني حتى يكون القانون رادعا للمخالفين لكن الحقيقة ان القانون بوحده ليس كافيا لردع المخالفين ، وانما السرعة والدقة في تطبيق القانون هي الأهم ، وقيام رجال الشرطة بدورهم في ضبط الجرائم أثناء وقوعها هو الضمانة الحقيقية لتنفيذ القانون واحترامه ، فالعقوبة مهما كانت شديدة لا قيمة لها بدون سلطة تطبيقها بالسرعة اللازمة وتفرض احترام القانون قبل مخالفته .

وكفاءة جهاز الشرطة لا تتحقق بكثرة العدد ، وانما تتحقق بالقدرة على اداء مهامها في الوقت المناسب ، وبالواقعة التي ذكرناها ، والتي حدثت في نقطة الماظنة تثير بعض الموضوعات الهامة التي نرجو ان تفكر فيها وزارة الداخلية ، وان تجد لها الحلول المناسبة .

أولا : ان ترك نقطة شرطة في الظروف الراهنة - وليس فيها سوى امين شرطة واحد - هو مجازفة خطيرة بامن النقطة وبالامن العام عموما ، فهذا «الامين» لن يستطيع ان يدافع بمفرده عن النقطة اذا ما تعرضت لاعتداء ، كما انه لن يستطيع ان يقوم باى دور في ضبط الجرائم وقت وقوعها ، لانه لا يمكن ان يترك النقطة لوحدها ، .. !!

ثانيا : ان عمل النقطة سوف ينحصر في تسجيل بلاغات المواطنين «برقم احوال» دون اتخاذ اية اجراءات ايجابية حتى تضيع معالم الجرائم واوليتها مما يجعل المجرم يفلت بجريمته .

ثالثا : ان مستوى امانة الشرطة ومعلوماتهم لا يمكنهم من معرفة خطورة بعض الجرائم ، مثل جريمة فض الاختتام ، التي جعلها المشرع في بعض الظروف جنائية وليست مجرد جنحة ، وهي جريمة من جرائم القسم العام من قانون العقوبات ، أى تلك التي تمثل عدوانا على المجتمع بأكمله وليس فقط على اعداد الناس ، فامين الشرطة لا يرى في جريمة فض الاختتام قسرا من الخطورة يستدعي انتقاله في الحال .. !!

رابعا : انه اذا كان من الضروري بقاء شرطي واحد في مبنى النقطة ، ولذا كان من المستحيل ان يترك النقطة لوحدها ، فلابد من وسيلة يتصل بها هذا «النوبتجى» ، بجهة اخرى مثل شرطة النجدة او الدوريات الراكبة او غيرها ، لإبلاغها بالجرائم التي لا يستطيع ان ينتقل اليها ، حتى تقوم هذه الجهات بواجبها في ضبط الجرائم .

خامسا : ان أسلوب جهاز الشرطة في الاهتمام بالامن السياسي قبل اهتمامه بالامن العام يجب ان يعاد فيه النظر ، فقد ثبت ان التهاون في ضبط جرائم الامن العام هو الذى ساعد على تفلقم الجرائم السياسية ، وعلى سبيل المثال فان عدم الاهتمام بتطبيق القانون فيما نص عليه من ضرورة الإبلاغ عن مستلجى الشقق المفروشة قد ساعد الإرهابيين على الاختفاء عن امين الشرطة ، وجريمة عدم الإبلاغ عن مستلجى الشقق المفروشة هي من جرائم الامن العام في حين ان العمليات الإرهابية هي من جرائم الامن السياسي .. ؟ .

وإذا كان امين شرطة في نقطة الماظنة يتصور ان مثل فض الاختتام هي جريمة صغيرة فان المسئولين الكبار في وزارة الداخلية لابد وانهم يدركون خطورة هذه الجريمة ، ولابد ايضا انهم يدركون ان معظم النار من مستصفر الشر .. !!

ببإمكانه : بيت وزير الداخلية وبيت محافظ القاهرة يقعان في دائرة الماظنة